برلمانيون عرب ضد الفساد
arab region parliamentarians Against Corruption

DRAFT

دليل البرلمانيين نحو تطبيقٍ أفضل

لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

برلمانيون عرب ضد الفساد
arab region parliamentarians Against Corruption

تمهيد

تم اعداد مسودة هذا الدليل من قبل د. خليل جبارة – أمين عام "منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد" وداني حداد – باحث لدى "منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد"، في إطار مجموعة عمل "المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد" الدولية حول "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" التي يترأسها د. ناصر الصانع رئيس "منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد" ونائب رئيس "المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد".

DRAFT

إن الآراء الواردة في هذا الدليل هي للكاتبين ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر وآراء كل من "المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد" ومنظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد".

لمزيدٍ من المعلومات أو الإستفسار يرجى الإتصال ب: dhaddad@arpacnetwork.org

برلمانيون عرب ضد الفساد
arab region parliamentarians Against Corruption

فهرس بأبرز المحتويات

- مقدمة عامة.....4

1- واقع الفساد في المنطقة العربية يدفع نحو التصدّيق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.....10

2- دور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومساهمتها في مكافحة الفساد على المستويات كافة.....16

3- أبرز إشكالات الإتفاقية المتعلقة بالبرلمانيين.....19

4- قراءة لدور البرلمانيين في مكافحة الفساد على المستوى المحلي.....21

5- قراءة لدور منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد في مكافحة الفساد على المستويين المحلي والإقليمي.....38

6- أدوات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكيفية استخدامها.....41

- هامش رقم 1: نموذج تطبيقي حول كيفية استفادة البرلمانيون في الدول من الخطة المحلية لمكافحة الفساد.....49
- هامش رقم 2: نموذج تطبيقي حول كيفية استفادة فروع منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد من مواد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومن الخطة المحلية لمكافحة الفساد.....55

DRAFT

مقدمة عامة

انطلاقاً من هدف منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد الأساسي الذي يرمي إلى مكافحة الفساد في المنطقة العربية، ورغبةً منها في تعزيز قدرات البرلمانيين الرقابية والتشريعية، واستكمالاً لنهجها السابق في إصدار أدوات مساعدة للبرلمانيين، منها "دليل البرلماني العربي لضبط الفساد" عام 2005، تُصدر المنظمة "دليل البرلمانيين نحو تطبيقٍ أفضل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" الذي يعتبر دليلاً مكملاً للدليل السابق الذي ورد فيه موضوعين أساسيين هما:

- **الموضوع الأول:** مسألة التعاون الدولي، التي وردت تحت عنوان "التدابير الآيلة الى مكافحة الفساد" وتم تسليط الضوء خلالها على "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" (UNCAC)، (موضوع الدليل الجديد). وللدلالة على أهمية هذه الإتفاقية الدولية، والثقة التي تتسم بها على المستويين الدولي والإقليمي، يكفي مراجعة تطورها منذ عام 2005 حتى عام 2008 فيما يتعلق بالتوقيع عليها ومن ثم تصديقها لتدخل بعدها حيّز التنفيذ. فحتى العام 2005، وقعت على ميثاق الإتفاقية 140 دولة وصدّقت عليها 36 بينما لم يوقع ميثاق الإتفاقية سوى 4 دول عربية وصدّقت عليها خمسة دول. ولغاية عام 2008، وقعت على الإتفاقية 16 دولة عربية وصدّقت عليها 13 دولة، مما يعني تضاعف عدد الدول العربية التي صدّقت على الإتفاقية، وهذه الدول هي: اليمن والكويت والأردن والإمارات العربية المتحدة والجزائر وجيبوتي وقطر وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا والعراق وأخيراً لبنان.

- **الموضوع الثاني:** هو مسألة التأكيد أنه سيكون لهذه الإتفاقية الدولية شأن كبير في مجال مراقبة وتقويم جهود الدول في مكافحة الفساد كما هي الحال بالنسبة إلى العهد الدولي لحقوق الإنسان في مراقبة وتقييم الجهود في هذا المجال.

DRAFT

ويُطرح التساؤل حول الأسباب التي دفعت ب "منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد" الى تطوير دليل خاص بالبرلمانيين لاستخدامه في دعم الإتفاقية الدولية. للإجابة عن هذا السؤال لا بد من تحديد الوسائل التي تمّكن البرلمانيين ومنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد من الإستفادة من مواد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. يتم ذلك بعد مراجعة مواد الإتفاقية ومبادئها من جهة، ومن جهةٍ أخرى تحديد صلاحيات وأهداف كل من البرلمانيين ومنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد. ونهدف من خلال ذلك إلى تحديد نقاط الإلتقاء في ما بينهم وتحديد الأسس التي بُني عليها الدليل ووضعها في إطار البيئة السياسية والإقتصادية للمنطقة العربية لتقييم مدى نجاح الدليل. إذ بات من المهم جداً ادراك مدى انتشار الفساد في المنطقة العربية والتأكيد التام بأنه لم يعد شأناً داخلياً فقط، بل شأناً خارجياً أيضاً، الأمر الذي يساعد على تحديد متطلبات المرحلة المقبلة التي تحتم تعاون جميع الدول من اجل مكافحة هذه الظاهرة والحد من نتائجها السلبية على المستويات كافة.

إطار الفساد العام والجهات المكافحة له

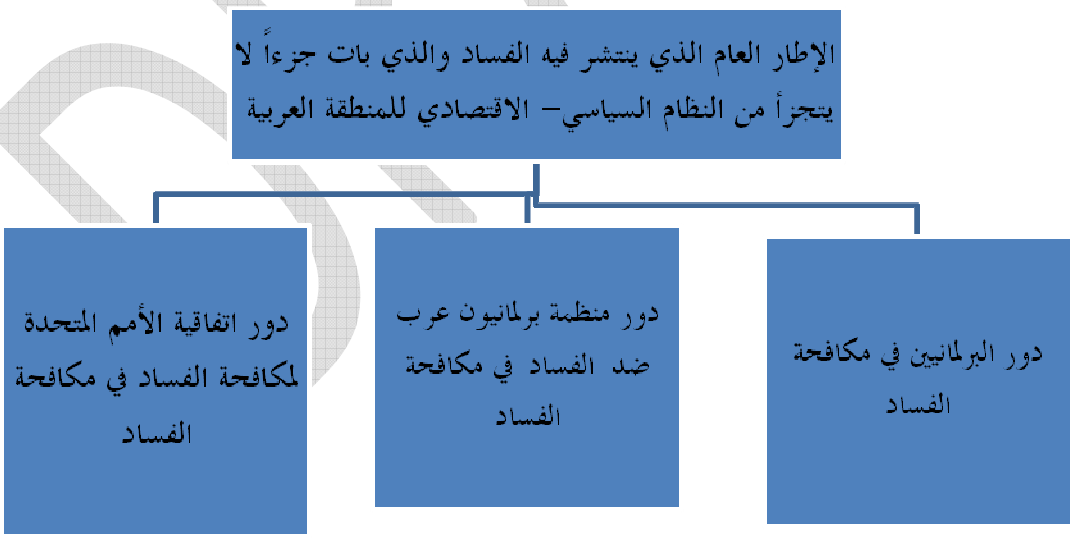

DRAFT

هذا الدليل يهدف إلى مساعدة البرلمانيين على فهم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بصورة أوضح، من خلال تحديد الفصول التي تتكون منها وشرح أهميتها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ومن ثم تحديد الإشكالات التي يمكن أن تواجهها الدول أثناء التصديق وخلال فترة مراقبة التنفيذ. ولن نتطرق هنا إلى صلاحيات البرلمانيين المطلقة والأدوات التي يملكونها بشكلٍ عام، بل إلى الأدوات التشريعية والرقابية المرتبطة بالإتفاقية الدولية. وتبرز أهمية إصدار هذا الدليل في هذه المرحلة التي تشهد تفشي الفساد في المنطقة العربية كون هذا الدليل يتوجه إلى البرلمانيين مباشرة ويتم التأكيد من خلاله على حقيقتين مرتبطتين بالإتفاقيات الدولية بشكلٍ عام وباتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشكلٍ خاص وهما على الشكل التالي:

موقع البرلمانيين من الإتفاقيات الدولية

الحقائق المرتبطة بالإتفاقيات الدولية بشكلٍ عام

واتفاقيات مكافحة الفساد بشكلٍ خاص

تسعى السلطة التنفيذية الى دفع المجلس النيابي للتصديق على الإتفاقيات الدولية بعد توقيعها عليها دون امتلاك الرغبة والعمل على مكافحة الفساد وانما ارضاءً للهيئات الدولية والمانحين الدوليين وللدواعي الداخلية والخارجية.

الإتفاقيات الدولية لا تدخل حيز التنفيذ الاّ بعد مصادقة المجلس النيابي لذا لا بدّ من فهم الإتفاقية ومن بعدها مراقبة التطبيق من قبل السلطة التنفيذية.

في كلتا الحالتين يقع على عاتق البرلمانيون التصديق على الإتفاقيات الدولية أولاً ومن ثم تعزيز أدواتهم الرقابية لتقييم مدى تطبيق الإتفاقيات من قبل السلطة التنفيذية ثانياً.

وينطلق هذا الدليل من المبادىء الثلاثة التالية:

- الخطابات الانتخابية التي يُطلقها المرشحون والتي على أساسها يتم انتخابهم.
- الصلاحيات التي يتمتع بها البرلمانيون على اختلاف الأنظمة الحاكمة وطبيعتها.
- طبيعة الإتفاقيات التي سيتم التصديق عليها من قبل البرلمانيين.

ولمزيدٍ من التوضيح، يتم انتخاب البرلمانيين بعد عرضهم خطابات تتضمن، مكافحة الفساد كوسيلة يعتمدونها لتساعدهم على الوصول إلى الكرسيّ النيابي. من هنا قبل الحديث عن مراقبة البرلمانيين للسلطة التنفيذية، وكيفية تطبيقها للإتفاقيات الدولية، يتوجب على البرلمانيين صوغ برامج انتخابية تتضمن برامج تهدف إلى مكافحة الفساد ومن ثم مراقبة كيفية تطبيقهم لهذه البرامج. وتسعى البرلمانات الآن وبشكلٍ عام لاعتماد دليل ل "الأخلاقيات النيابية" يمنع تضارب المصالح، يُهدف من خلاله إلى تحصين البيت الداخلي للبرلمانيين.

من ناحية أخرى، الصلاحيات التي يتمتع بها البرلمانيون وعلى اختلاف أنظمة الحكم يمكن جمعها في خمس صلاحيات دستورية هي:

1- الصلاحية التشريعية.
2- الصلاحية المالية.
3- الصلاحية السياسية أو الرقابية.
4- صلاحية تعديل الدستور.
5- صلاحية إنتخاب رئيس الجمهورية.

غير أن هذا الأمر لا يعني أبداً أن جميع هذه الصلاحيات تساعد على مكافحة الفساد، بل أن الصلاحيات الأربع الأولى هي التي تؤدي في حال ممارستها بشكلٍ جدي ودقيق إلى المساعدة على القضاء على هذه الظاهرة في المجتمع.

DRAFT

أما فيما يتعلق بطبيعة الإتفاقيات التي سيتم التوقيع عليها، وفي هذه الحالة لا تُعد "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، مجرد إتفاقية دولية يتطلب تطبيقها إتخاذ إجراءات تقنية بحتة، بل أصبحت ركناً أساسياً وجزءًا لا يتجزأ من عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهي أيضاً أداة مهمة لتعزيز التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ومشاريع الإصلاح في المنطقة. فهذه الإتفاقية تشكلّ إطاراً شاملاً لمكافحة الفساد، تدعم منظومة الإصلاح وترسي أسس نظام النزاهة على المستويين العربي والدولي.

المبادىء الأساسية التي ينطلق منها الدليل

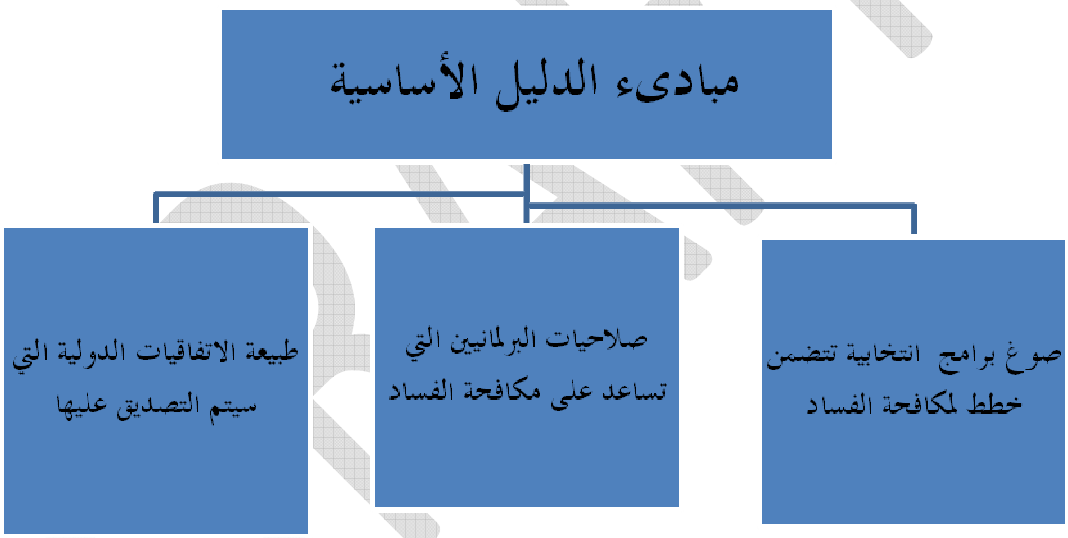

بعد تحديد المبادىء التي يعتمد عليها الدليل والخلفية التي ينطلق منها، ننتقل للحديث عن صلاحيات وأهداف كل من البرلمانيين، "منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد" و"اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في مكافحة الفساد وربطها بواقع الفساد في المنطقة العربية. ومن ثم سنتناول السبل الآيلة إلى تعزيز التعاون والتشبيك والتنسيق بين البرلمانيين والأدوات التي يمكن أن يستخدمونها من أجل تطبيق الاتفاقية ومراقبة تنفيذها بالنسبة إلى الدول التي وقّعت وصدّقت عليها. وبالتالي سيتضمن الدليل الأقسام التالية:

1- واقع الفساد في المنطقة العربية يدفع نحو التصدّيق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

2- دور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومساهمتها في مكافحة الفساد على المستويات كافة.

3- أبرز اشكالات الإتفاقية المتعلقة بالبرلمانيين.

4- قراءة لدور البرلمانيين في مكافحة الفساد على المستوى المحلي.

5- قراءة لدور منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد في مكافحة الفساد على المستويين المحلي والإقليمي.

6- أدوات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكيفية استخدامها.

DRAFT

1- واقع الفساد في المنطقة العربية يدفع نحو التصدّيق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تُعد ظاهرة الفساد من أقدم الظواهر الإجتماعية، فهي تتصل بالطبيعة البشرية لذا تكاد لا تجد دولةً في العالم خالية من الفساد مهما اختلفت الأنظمة السياسية والإقتصادية المعتمدة ومهما كان تصنيف الدولة، سواء أكانت من الدول المتقدمة أوالنامية، تبقى حقيقة وجود الفساد في المجتمع حتمية. غير أن الفارق بين الدول هو في مدى تسليط الضوء على الفساد في المجتمع من قبل المتضررين، وفي مدى جدية المعنيين من مسؤولين سياسيين وهيئات المجتمع المدني في متابعة نتائج الفساد الخطيرة على المجتمع ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.

أما الفساد فهو نوعين، الكبير ويعرف بالفساد السياسي الذي يمارسه أهل السلطة، والصغير الذي يعرف بالفساد الإداري والذي يمارسه الموظف في القطاع العام. ومع أن الصنفين معاً يخلّان بالديمقراطية، يمكن للفساد الكبير أن يطرح إشكالية خاصة، لأنه يشجع على الفساد الصغير عندما يخلق جواً من التساهل والتسامح مع المفسدين على مستوى أقل من النخبة، إذ يؤدي الوجود المتزامن للفساد الكبير والصغير معاً في نهاية المطاف إلى شل الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

بيدَ أنه يوجد فرق ما بين الفساد السياسي والفساد الإداري، وهذا الأخير يحتوي على نوعين من الفساد: الإداري القانوني وغير القانوني الذي يرتبط أيضاً بالسلطة الممنوحة للموظف العام والى نظام تعيينه في الإدارات العامة وكيفية إستلامه لوظيفته والى مدى إدراكه بجدية المحاسبة والمساءلة داخل النظام السياسي. ويبين الجدول التالي الإختلاف بين الفساد السياسي والإداري.

DRAFT

الإختلاف بين الفساد السياسي والفساد الإداري

الفساد السياسي:

هو الذي تمارسة القيادات السياسية العاملة في الشان العام وتعمد من خلال مواقعها الى استغلال السلطة العامة من أجل تحقيق أهدافها الشخصية الخاصة. وعادة ما يقترن الفساد السياسي بالمشاريع والصفقات الكبرى التي يستغلها هؤلاء المسؤولين لتأمين مصلحتهم الشخصية. ويهدفون من خلالها الى الحفاظ على السلطة والى تحقيق الإثراء غير المشروع وأرباح مادية وغير مادية على حساب العائدات الحكومية والإقتصاد القومي بشكلٍ عام.

الفساد الإداري:

هو الذي يمارسه الموظف العام المعيّن عبر إستغلاله الموارد العامة بهدف تحقيق مصلحته الخاصة على حساب المصلحة العامة.

الفساد الإداري القانوني:

أي عندما يتقاضى الموظف العام اموالاً مقابل خدمات يفترض أن تكون مجانية للمواطنين وتفرض عليه وظيفته القيام بها.

الفساد الإداري غير القانوني:

أي عندما يتقاضى الموظف العام بطريقة غير قانونية بهدف الإثراء غير المشروع اموالاً مقابل القيام بخدمات لا يسمح له القانون القيام بها.

من هنا تبرز أولوية قراءة الفساد في المنطقة العربية وأسبابه، كون هذا الأمر سيؤدي الى ادراك مدى أهمية أن تسعى الدول العربية لتطبيق "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" وليس التوقيع والتصديق عليها فقط.

ويمكن قياس واقع الفساد في المنطقة العربية بعد العودة إلى **مؤشر مدركات الفساد** الذي تعده منظمة "الشفافية الدولية" والذي يرصد مستوى إدراك الفساد لدى الإداريين والسياسيين في الدول ويركّز على الفساد في القطاع العام، وإلى **مؤشر الحكم** الذي يعده البنك الدولي.

فيما يتعلق بمؤشر مدركات الفساد، وعلى الرغم من احتلال سلطنة عمان المرتبة الأولى على المستوى العربي، اكتفت عام 2005 بالمرتبة 28 على الصعيد العالمي، بينما تقدمت دولة الإمارات إلى المرتبة الأولى في المنطقة العربية والمرتبة 31 في الترتيب العالمي عام 2006. أما في عام 2007 صُنفت دولة قطر في المرتبة الأولى عربياً والمرتبة 32 عالمياً في نتيجة مشابهة لدولة الإمارات. وهكذا تكون الدول العربية قد تراجعت أربعة مراتب عالمياً بين عامي 2005 و2007، وربما يعود سبب هذا التراجع إلى دخول دول جديدة في التصنيف، لكن الحقيقة تبقى واحدة وهي عدم إحراز الدول العربية مراكز متقدمة على الصعيد العالمي.

أما في عام 2008، حُلت دولة قطر في المرتبة ال 28 عالمياً والأولى عربياً بمعدل 6.5 بعد أن كان معدلها العام الفائت 6.0. في حين بقي كل من العراق والصومال في أسفل الترتيب العالمي والعربي فاحتل العراق المرتبة 178 عالمياً بمعدل 1.3 والصومال جاء في المرتبة الأخيرة أي ال180 عالمياً بمعدل 1.0. وسجل المؤشر أيضاً تقدماً ملحوظاً لدول منطقة الخليج كسلطنة عمان التي احتلت المرتبة الثالثة عربياً والمرتبة 41 عالمياً والبحرين التي حصلت على نتيجة 5.4 بينما كانت نتيجتها 5.0 في المؤشر السابق. أما دول المشرق العربي فباستثناء الأردن الذي شهد بعض التقدم قياساً على العام الفائت بحصوله على معدل 5.1 بعد أن كان 4.7، لم يسجل أياً منها تقدماً يذكر. بينما حافظ كل من الكويت ولبنان على نفس معدلات السنة الفائتة بحصولهما على معدلات 4.3 و3.0 على التوالي. والجدير ذكره أن احدى عشرة دولة عربية جاء معدلها أقل من المعدل العام للمنطقة العربية الذي بلغ (3.49).

ويظهر مؤشر مدركات الفساد لعامي 2007 و2008 التالي، ترتيب الدول العربية الدولي والإقليمي وبخاصةً تلك التي وقعّت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهي :اليمن والكويت والأردن والإمارات العربية المتحدة والجزائر وجيبوتي وقطر وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا والعراق ولبنان.

برلمانيون عرب ضد الفساد
arab region parliamentarians Against Corruption

مؤشر مدركات الفساد لعامي 2007 و 2008

الدولة	نتيجة المؤشر 2008	الترتيب الدولي 2008	الترتيب الاقليمي 2008	نتيجة المؤشر 2007	الترتيب الدولي 2007
قطر	6.5	28	1	6.0	32
الامارات العربية المتحدة	5.9	35	2	5.7	34
عمان	5.5	41	3	4.7	53
البحرين	5.4	43	4	5.0	46
الاردن	5.1	47	5	4.7	53
تونس	4.4	62	6	4.2	61
الكويت	4.3	65	7	4.3	60
المغرب	3.5	80	8	3.5	72
المملكة العربية السعودية	3.5	80	8	3.4	79
الجزائر	3.2	92	10	3.0	99
دجيبوتي	3.0	102	11	2.9	105
لبنان	3.0	102	11	3.0	99
مصر	2.8	115	13	2.9	105
موريتانيا	2.8	115	13	2.6	123
ليبيا	2.6	126	15	2.5	131
اليمن	2.3	141	16	2.5	131
سوريا	2.1	147	17	2.4	138
السودان	1.6	173	18	1.8	172
العراق	1.3	178	19	1.5	178
الصومال	1.0	180	20	1.4	179

بالعودة الى الجدول، يتبين لنا أن الدول العربية الثلاث عشر التي صدّقت على "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، والتي شملها المؤشر، مازال معظمها يحتل مراكز متدنية في التصنيف العالمي للفساد، مما يؤكد وجود مشكلةٍ ما تواجه الدول التي صدّقت على الإتفاقية عند محاولتها تطبيق موادها القانونية.

من ناحية أخرى، أظهرت نتائج مؤشر الحكم للبنك الدولي عام 2007 الذي يقيس مستوى كل من: التمثيل السياسي والمساءلة، الإستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، طبيعة الرقابة ونوعيتها، سيادة القانون وأيضاً مراقبة الفساد والسيطرة عليه، مدى ضعف نتائج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنةً مع تلك التي حصلت عليها مجموعة دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية. وقد أتت النتائج على الشكل التالي:

نتائج مؤشر الحكم عام 2007: جدول مقارنة

	التمثيل السياسي والمساءلة	الإستقرار السياسي	فاعلية الحكومة	طبيعة الرقابة ونوعيتها	سيادة القانون	مراقبة الفساد والسيطرة عليه
منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	%23.7	%35.7	%44.9	%45.2	%49.6	%50.7
مجموعة دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية	%91.4	%81.4	%88.7	%91.1	%90.3	%90.5

وبعد قراءة هذين المؤشرين، نلاحظ أن الفساد هو السبب الأول والمباشر الذي يُحتّم على الدول العربية تبوؤ مراكز متدنيّة في الترتيب العالمي مقارنة مع الدول الغربية ويؤدي الى إضعاف الثقة في مستقبل منطقتنا العربية.

DRAFT

من ناحية أخرى يبين الجدول التالي أسباب الفساد في المنطقة العربية وترابط بعضها مع البعض الآخر، إذ تمنع هذه الأسباب المجتمعات العربية من التطور والتقدم ومن تطبيق مبادىء الحكم الصالح في جوٍ من الشفافية والتنافسية العادلة.

أبرز أسباب الفساد في المنطقة العربية

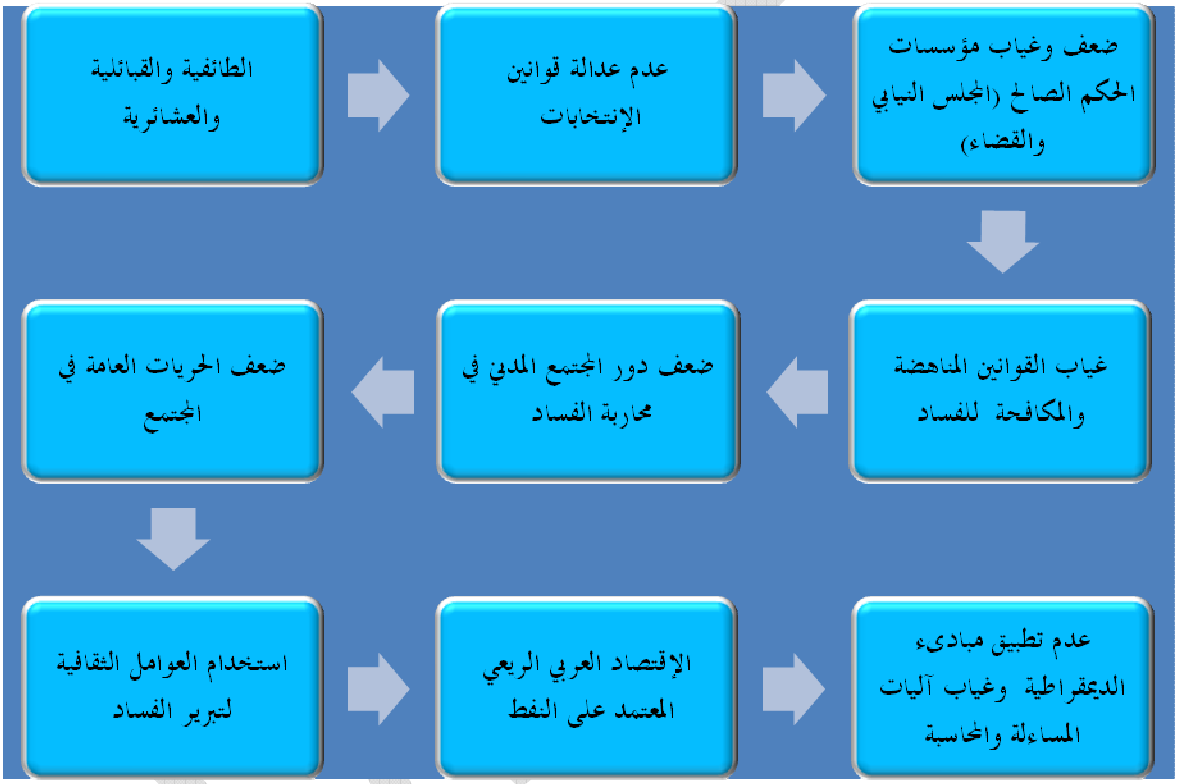

أمام هذا الواقع الذي تعيشه الدول العربية نتيجةً "لضعف أو غياب مؤسسات الحكم الصالح" و"عدم تطبيق مبادىء الديمقراطية وغياب آليات المحاسبة والمساءلة" وارتباط هذه الأسباب بدور البرلمانات العربية وصلاحياتها، يتوجب على الأخيرة أن تؤدي دوراً مركزياً في عملية مكافحة الفساد بوصفها ممثلةً لشعوبها وأن تتحمل مسؤولية قيادة النضال ضد الفساد والإستفادة من أبرز التجارب الخارجية في مكافحته وخصوصاً "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد".

2- دور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومساهمتها في مكافحة الفساد على المستويات كافة

أمام تفشي الفساد في البلدان العربية، وعلى الرغم من المحاولات الداخلية الإصلاحية، لم تتمكن الدول العربية من الحد من هذه الظاهرة المنتشرة في مجتمعاتها. لذلك كان لا بد من إيجاد حلولٍ مساعدة للتجارب الداخلية والتطلع نحو التجارب الخارجية في هذا المجال وتحديداً الى "منظمة الأمم المتحدة" التي تعتبر المنظمة الأم لجميع المنظمات الدولية، ومن خلالها الى "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 58/ 4 المؤرخ 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2003 والتي دخلت حيّز التنفيذ في 14 ديسمبر/ كانون الأول 2005.

- **أهمية الإتفاقية الدولية**

تكمن أهمية "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" كونها أول إتفاقية دولية تتناول شرحاً مستفيضاً حول الإطار العالمي لاسترداد الموجودات الناجمة عن أعمال الفساد. وهي تعتبر من الخطوات المتقدمة في التعاطي مع إعادة الأموال المسروقة. وتتضمن استراتجية لزيادة التعاون وتبادل المساعدات التقنية الدولية وتعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة على المستويين الدولي والعربي، وتتضمن أيضاً تعاون المؤسسات الحكومية المحلية والمؤسسات غير الحكومية.

والإتفاقيات الدولية تسمو على باقي القوانين الداخلية وابرزها الدساتير. إذ تترافق الموافقة على أية إتفاقية دولية مع تعديلٍ للقوانين المرعية الإجراء أو مع إضافة قوانين جديدة تتناسب وقوانين الدولة الداخلية. من هنا لا بد من السعي لاعتماد هذه الإتفاقية عبر إقرارها في المجالس النيابية والتصديق عليها، كونها تشكل أداة رئيسية في مكافحة الفساد داخلياً وتساعد على تعزيز موقع الدول على الساحة الدولية بإعتبارها دولاً تحارب الفساد وتتعاون مع باقي الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في هذا المجال.

DRAFT

- **الإشكالات التي تترافق وتطبيق الإتفاقية**

مما لا شك فيه أن التطبيقات الفضلى "لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" تطرح أمام الدول العربية تحديات كثيرة أبرزها:

- تعديل القوانين النافذة وسن تشريعات جديدة تتلاءم ومواد الإتفاقية.
- السعي لإنشاء أو تعزيز دور الأجهزة الرقابية المعنيّة بمكافحة جرائم الفساد، وتعقب مرتكبي هذه الجرائم على اختلافها وتكثيف التعاون الدولي والعربي وتبادل المجرمين في هذا المجال.
- العمل على تطبيق المواد الجديدة وإيجاد الأطر المناسبة والمساعدة للأجهزة الرقابية لكي تقوم بدورها على أكمل وجه.

أما الإشكالات الثلاث المترابطة مع بعضها البعض والتي تطرحها هذه الإتفاقية فتتمثل:

- في عدم تمكن المجلس النيابي من إقرار هذه الإتفاقية، أي فشله في تأمين الأكثرية النيابية المطلوبة للتصديق على المعاهدات الدولية.
- في رفض السلطة التنفيذية تطبيق مواد الإتفاقية في حال صدّق عليها المجلس النيابي.
- في كيّفية تنفيذ هذه الإتفاقية في حال تصديقها من قبل المجلس وقبول السلطة التنفيذية تطبيقها.

- **أهداف الإتفاقية الدولية وأبرز فصولها وموادها**

تتضمن هذه الإتفاقية خطة كاملة وتدابير وقائية شاملة تهدف الى:

- الحد من مخاطر ظاهرة الفساد قبل وقوعها. هذا فضلاً عن إحتوائها على مجموعة من القواعد القانونية الممكن تطبيقها من قبل الدول الأطراف وفقاً للمبادئ الأساسية المعتمدة في نظامها القانوني.(مرحلة الوقاية)
- وفي حال وقوع الجريمة، تتضمن الإتفاقية عدة مواد تفرض معاقبة المجرمين وتجرّم الأفعال الجرمية في القطاعين العام والخاص. (مرحلة التجريم)

DRAFT

- وكون الاساس في موضوع الفساد هو أن التجريم وحده لا يكفي ولا حتى الوقاية منه، تبرز أهمية المرحلة الأخيرة التي تتضمن معالجة أثارها(أي الجريمة)، عن طريق إعادة الأموال المسروقة والمهدورة والموجودات، التي تمّت عبر عمليات الرشوة والإختلاس وغيرها من الجرائم التي تلحظها الإتفاقية. (مرحلة استرداد الموجودات)

إذاً تنطلق هذه الإتفاقية من ثلاث مراحل أساسية هي:(الوقاية↔العقاب↔المعالجة) وهي غير مترابطة مع بعضها البعض إلاّ في حالة وقوع جريمة الفساد، إذ يمكن العمل من أجل الوقاية عبر سن القوانين التي تكافح الفساد ومراقبة تطبيقها من خلال تفعيل دور المؤسسات الرقابية وأنظمة العقوبات الجزائية. ولا تفرض هذه الإتفاقية على الدول الأعضاء الإلتزام الكامل بموادها، فتقسم هذه المواد الى ثلاثة مقتضيات وتدابير تُفصل عن بعضها البعض وهي:

- المقتضيات الإلزامية (عند إستعمال تعبير "تعتمد كل دولة طرف")
- المقتضيات الإختيارية (عند إستعمال تعابير "تنظر في ان تعتمد" أو "تسعى الى أن تعتمد")
- التدابير المختلفة (عند إستعمال تعبير " يجوز أن تعتمد")

DRAFT

3- ابرز اشكالات الإتفاقية المتعلقة بالبرلمانيين

على الرغم من اعتبار "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" أداة إرشادية شاملة لقضايا مكافحة الفساد، تجدر الإشارة إلى أن هذه الإتفاقية لا تتضمن تحديداً للدور الذي يستطيع أن يلعبه البرلمانيين في السعي لاعتماد وتطبيق الإتفاقية غير الدور التشريعي، بمعنى أن يحولوا مواد الإتفاقية إلى قوانين محلية مرعية الإجراء. اذاً تطرح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالنسبة للبرلمانيين ثلاثة اشكالات أساسية هي:

1- **عدم الإشارة إلى دور البرلمان كمؤسسة دستورية أساسية تهدف إلى مكافحة الفساد.**

2- **التمييز بين المواد الإلزامية والأخرى الإختيارية.** لا بد من التذكير أن مواد الإتفاقية موزعة بين مواد الزامية وأخرى اختيارية، أي أن هناك مواد يجب تطبيقها عند التصديق على الإتفاقية، بينما هناك مواد اختيارية يمكن عدم الإلتزام بها. من هنا يستطيع المجلس النيابي (وعلى عكس السلطات التنفيذية التي تستطيع الإدعاء بأنها ملزمة فقط بالمواد الإلزامية)، مراجعة جميع مواد الإتفاقية سواء أكانت إختيارية او إلزامية، وسنّها على شكل قوانين. بمعنى آخر أن كلمة الفصل في موضوع التشريع تعود للمجلس النيابي، فاذا تمّت العودة إلى المواد الإختيارية ووجد البرلمانيين أنها ذو فائدة يمكن إذاً تبنيّها من قبلهم كاقتراح قانون ليصار إلى إقرارها لاحقاً. فعلى سبيل المثال، نصت المادة الثامنة (مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين) من الإتفاقية في فقراتها الثلاث الأولى على ما يلي:

1- من أجل مكافحة الفساد، تعمل كل دولة طرف، ضمن جملة أمور، على تعزيز النزاهة والأمانة والمسؤولية بين موظفيها العموميين، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني.
2 -على وجه الخصوص، تسعى كل دولة طرف إلى أن تطبق، ضمن نطاق نظمها المؤسسية والقانونية، مدونات أو معايير سلوكية من أجل الأداء الصحيح والمشرّف والسليم للوظائف العمومية.
3 – لأغراض تنفيذ أحكام هذه المادة على كل دولة طرف حيثما إقتضى الأمر وفقاً للمبادىء الأساسية لنظامها القانوني أن تحيط علماً بالمبادرات ذات الصلة التي إتخذتها المنظمات الإقليمية والاقاليمية والمتعددة الأطراف ومنها المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين الورادة في مرفق قرار الجمعية العامة 51/ 59 المؤرخ 12 كانون الأول 1996.

DRAFT

فعند استخدام تعبير "تسعى كل دولة طرف"، في الإتفاقية تصبح الدولة غير ملزمة في تطبيق هذه المادة مما يعطيها حرية الإختيار. على الرغم من ذلك، وإدراكاً من البرلمانيين بأهمية هذه المادة التي عند اعتمادها من قبلهم تؤدي إلى تحصين البيت الداخلي والبدء بمكافحة الفساد على مستوى مجلس النواب أولاً، هم يستطيعون تبنيّها كاقتراح قانون ومن ثم التصويت عليها لتصبح قانوناً وملزمة.

3- اما الإشكالية الثالثة المطروحة هي: كيف يمكن التعامل مع أشكال الفساد السابقة التي حدثت قبل التصديق على الإتفاقية الدولية؟ فهذه المسألة هي غير واضحة في الإتفاقية أيضاً.

DRAFT

4- قراءة لدور البرلمانيين في مكافحة الفساد على المستوى المحلي

يؤدي البرلمانيون دوراً رئيسياً في مكافحة الفساد على المستوى المحلي. هذا الأمر مرتبط بارادتهم السياسية التي تتضمن أولوية مكافحة الفساد من جهة، ومن جهة أخرى هو مرتبط بالصلاحيات الدستورية الممنوحة لهم، لعل أبرزها الصلاحيتين الرقابية والتشريعية.

ولا بد أن يشارك البرلمانيين في جميع الجهود المبذولة لمكافحة للفساد، باعتبار أن المجلس النيابي يشكل أحد ابرز الأعمدة الأساسية في الصراع ضد الفساد ولا سيما من خلال قوانين مكافحة الفساد التي يسنّها ومن خلال مراقبة أعمال الحكومة وإداراتها العامة. ويتوجب على البرلمانيين أن يسلطوا الضوء على كلفة الفساد في المجتمع، وهذا الأمر هو مرتبط بصلاحيتهم المالية التي تضمن لهم التصويت على النفقات قبل صرفها وأيضاً على الواردات، وبالتالي التصويت على الموازنة العامة وفق مبدأ " أن يتم الإنفاق بعد موافقة الشعب على ذلك".

فعلى سبيل المثال على البرلمانيين أن يدعموا المبادرات التشريعية التي تكفل طرح نظم قانونية ثابتة لمواجهة الفساد تتخطى سنّ التشريعات إلى طرح القواعد التي تحكم الأنشطة السياسية والإجتماعية والإقتصادية في دولهم. فهم يلعبون دوراً محورياً في اقتراح التشريعات المكافحة للفساد وسنّها لاحقاً. إذ يملكون صلاحيات مراقبة مناقصات القطاع العام من خلال طرح أطر قانونية تنظم أعمال الحكومة نحو عمليات مناقصة أكثر شفافية وفعالية وعرضة للمحاسبة. إضافة الى ذلك على البرلمانيين أن يساهموا في تأسيس أطر النزاهة القانونية للقطاع العام، مما يعزز الشفافية من خلال إعتماد عدة إجراءات أبرزها التصريح عن الموجودات ومنع تضارب المصالح وحماية المبلغين إضافة إلى وضع الأطر القانونية التي تنظم اعمال "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"

وتشكل صلاحية الرقابة البرلمانية الأداة المناسبة التي يشرف ويؤكد البرلمانيون من خلالها على معايير محاسبة وشفافية أفضل. وإحدى تجلياتها تكمن في تقوية مراقبة الموازنة العامة من خلال مشاركة أكبر للبرلمانيين ومراقبة أفضل لأعمال الحكومة المالية.

DRAFT

إذ لهم القدرة على مساءلة السلطة التنفيذية عن كيفية إتخاذ القرارات عبر جلسات إستماع اللجان البرلمانية المختصة ولجان المساءلة والإستجوابات. فتواجد إطار إشراف برلماني فعّال شفاف ومنسّق، يؤسس لقدرات تحقيق وتدقيق أفضل على نحوٍ يعزز الشفافية في ممارسة الحكم واتخاذ القرارت.

وكممثلين عن الشعب، يستطيع البرلمانيون من خلال الأدوات والآليات التي تؤمّنها "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، التأكد من إيصال ونقل مشاكل وشكاوى المواطنين المتضررين من أعمال الفساد إلى السلطات المختصة ومتابعة قضاياهم. إضافة الى ذلك، البرلمانيين أنفسهم هم عرضة للمحاسبة كممثلين منتخبين ملزمين بإحترام أخلقيات العمل ومعايير النزاهة ويجب ضمان ذلك من خلال اعتماد دليل للأخلاقيات البرلمانية من قبل النواب يمنع تضارب المصالح.

وتعتمد تقوية قدرات وجهود البرلمانيين في محاربة الفساد على القيام بعدة نشاطات توعية ومن خلال تنمية هيكليات وإجراءات نيابية فعّالة (لجان وآليات إشراف) وتعزيز حق البرلمانيين بالوصول إلى المعلومات المتعلقة بالشؤون العامة.

إن بناء قدرات البرلمانيين من خلال تشجيع تبادل الخبرات والممارسات الفضلى وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي يؤدي إلى تفعيل دورهم في مكافحة الفساد، وهنا يأتي دور منظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد" كمنظمة دولية غير حكومية للمنطقة العربية تضم نواباً سابقين وحاليين وفروع محلية في ثماني دول عربية لتعزز موقع ودور البرلمانيين في مكافحة الفساد، ولتعالج الإشكالية المتعلقة بدور البرلمانيين.

وتتضمن الخطة المحلية لمكافحة الفساد التالية أبرز الوسائل والمبادىء التي يستخدمها البرلمانيون من أجل تعزيز موقعهم كروادٍ في مجال مكافحة الفساد.

DRAFT

الخطة المحلية لمكافحة الفساد عبر تعزيز دور البرلمانيين

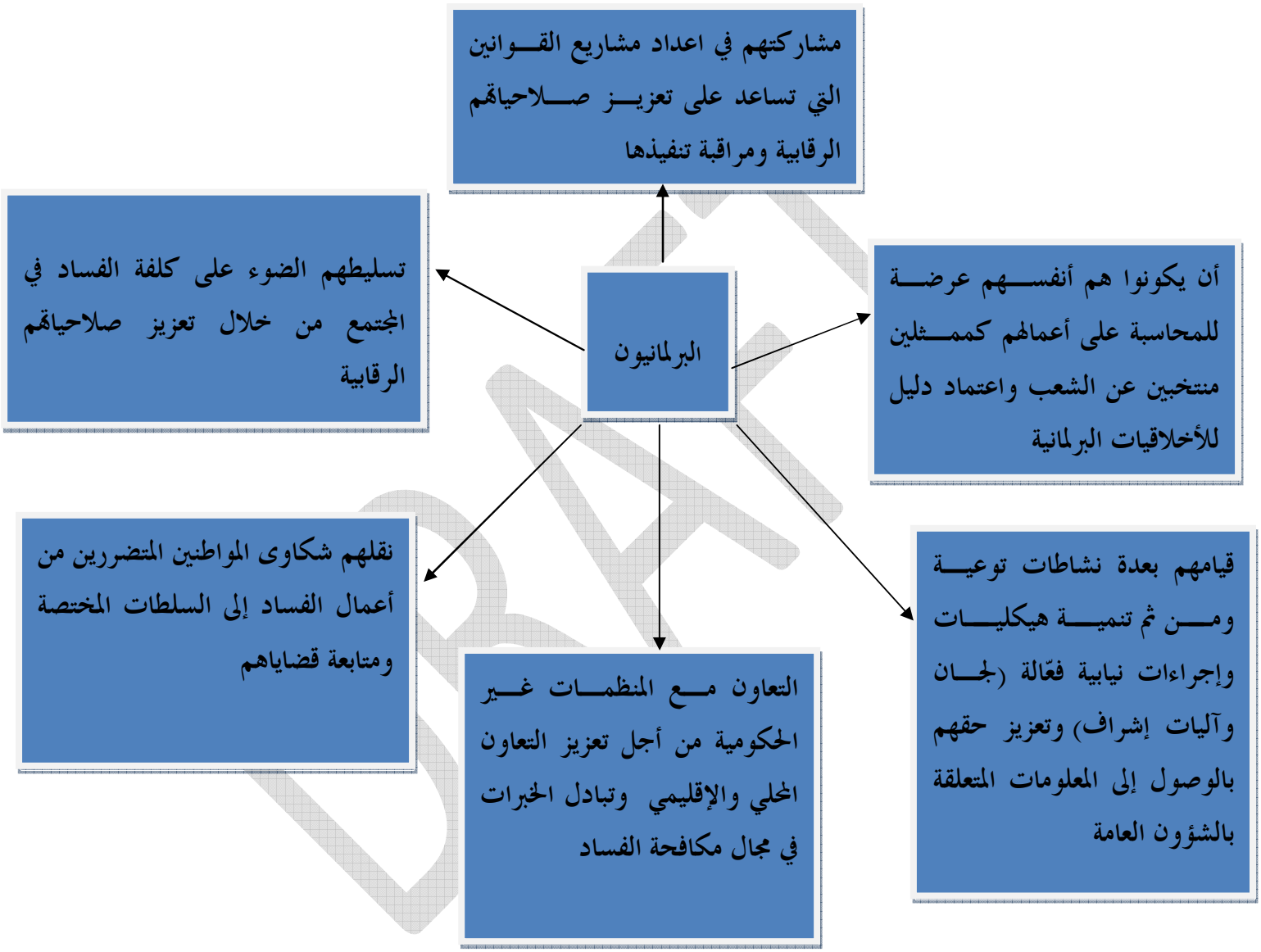

برلمانيون عرب ضد الفساد
arab region parliamentarians Against Corruption

وقائع ميدانية حول كيفية تطبيق البرلمانيين لأبرز مبادىء الخطة المحلية لمكافحة الفساد وكيف يمكن الإستفادة منها لاحقاً

تسليط البرلمانيين الضوء على كلفة الفساد في المجتمع من خلال تعزيز صلاحياتهم الرقابية

الجمهورية اليمنية

قضية التمديد لشركة هنت النفطية

المصدر: منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد

تبنّى هذا الموضوع في المجلس النائبان صخر الوجيه وعلى عشال عضوي "منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد"، حيث كان اتجاه الحكومة هو التمديد للشركة لخمس سنوات قادمة، الأمر الذي كان سيكلف اليمن ما يقارب ستة مليارات دولار. واستطاع المجلس ايقاف هذا التمديد بعد جهود مضنية بذلك من المنظمة لإقناع النواب بهذا. وقد تقدمت الشركة إلى التحكيم الدولي لمقاضاة اليمن كونها قد حصلت على الضوء الأخضر من الحكومة بالتمديد. وبعد فترة محاكمة استمرت أكثر من عامين شارك في حضور جلسات التحكيم النائبان صخر الوجيه وعلي عشال، أصدرت المحكمة حكماً يقضي بعدم أحقية الشركة بالتمديد واشارت في الحكم إلى دور مجلس النواب الذي كان واضحاً من أول لحظة.

برلمانيون عرب ضد الفساد
arab region parliamentarians Against Corruption

الجمهورية اليمنية

قضية سوء الأداء في المؤسسة الإقتصادية "قطاع عام"

المصدر: منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد

استحوذت هذه المؤسسة على قطاع كبير من الإقتصاد اليمني بأشكال مختلفة، فقد تقدم النائب عبد الرزاق الهجري عضو "منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد" بسؤال الى رئيس الوزارء يسأله عن مصير مردودات المؤسسة، وقد شكل المجلس لجنة خاصة لتدقيق في حساباتها وكانت من أشهر القضايا التي طرحت في البرلمان كون القرب من المؤسسة كان يعد خطاً أحمراً.

قضية تورط مسؤولين كبار في الدولة ببيع منشآت حكومية لصالح الحزب الحاكم بثمن زهيد

المصدر: منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد

تقدم النائب على عشال عضو "منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد" بسؤال إلى رئيس الوزراء حول هذا الموضوع وقد حضر رئيس الوزراء واعترف أمام المجلس أن هذه هي قضية فساد واضحة وأحال الموضوع إلى هيئة مكافحة الفساد.

برلمانيون عرب ضد الفساد
arab region parliamentarians Against Corruption

المملكة الأردنية الهاشمية

النواب الأردنيون يحوّلون قضية شركة أُمنية للهواتف المتنقلة إلى الإدعاء العام

المصدر: الموقع الإلكتروني للمرصد البرلماني، عمان نت،
تاريخ 10-3-2007

قرر مجلس النواب تحويل ملف قضية بيع شركة أُمنية إلى الإدعاء العام بناءً على سؤال بخصوصها قدمه النائب ممدوح العبادي (رئيس منظمة برلمانيون أردنيون ضد الفساد) للحكومة قبل أشهر وتقرر تحويله إلى استجواب .إذ إن النائب العبادي الذي لم يقتنع برد الحكومة على سؤاله وقال" لقد قرأت رد الحكومة على سؤالي حول صفقه أمنيه تلك الصفقة الفضيحة لكنني ولأسفي الشديد لم استطع أن أصل إلى إجابة رغم أن الحكومة أرسلت لي آلاف الأوراق حول هذه القضية وكأنها تقول لي (ليس لدينا وقت خذ هذه الأوراق واختر الإجابة التي تلاؤمك !!!) وجاء ذلك في نهاية الجلسة التي خصصت للمناقشة العامة حول ارتفاع الأسعار ومشكلتي الفقر والبطالة بناءً على طلب سبع وثلاثين نائباً استناداً للمواد"127-130" من النظام الداخلي.

برلمانيون عرب ضد الفساد
arab region parliamentarians Against Corruption

نقل البرلمانيين شكاوى المواطنين المتضريرين من الفساد إلى السلطات المختصة ومتابعة قضاياهم

الجمهورية اليمنية

شكوى من الصيادين

المصدر: منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد

تقدم الصيادون بشكوى حول قيام قوارب صيد تابعة لمسؤولين كبار في الدولة بجرف المخزون السمكي بالمخالفة للقانون مما أدى إلى حرمان صغار الصيادين من ممارسة عملهم. وقد تبنّى الشكوى عضوي منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد، محمد على الشدادي ومحسن باصرة كونهم ينتمون الى لجنة الأسماك في المجلس، وتم عرض الموضوع على المجلس الذي أقر تشكيل لجنة للنزول الميداني. والتقت اللجنة باصحاب الشكوى وأيضاً بالمخالفين من اصحاب القوارب ورفعت تقريراً إلى المجلس يتضمن أسماء المخالفين من كبار المسؤولين، وعلى أثرها اتخذ المجلس قرار بوقف القوارب المخالفة وتمخض عن هذا قيام اللجنة بالزام الحكومة بتقديم مشروع قانون جديد ينظم عملية الإصطياد. ونتج عن هذا الدور تحسن حالة صغار الصيادين بشكلٍ كبير.

شكوى من ساكني المناطق الساحلية

المصدر: منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد

تقدم مجموعة من ساكني المناطق الساحلية بشكوى حول قيام المختصين ببيع المواد المقاومة للبعوض والميكروبات وخاصة المستنقعات مما أدى إلى ظهور الحمى القلاعية عند المواطنين. وقد تبنّى هذا الموضوع مجموعة من النواب في لجنة الصحة وعلى رأسهم عضو منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد، عبد الباري دغيش وطلب الحكومة ومساءلتها عن هذا، بالإضافة الى تكليف اللجنة بزيارة ميدانية وعمل مسح شامل وعلى أثر ذلك ألزم المجلس الحكومة بمحاسبة المتسببين في هذه القضية وإلزامها القيام الفوري لرش كافة المستنقعات وعلاج الحالات التي أصيبت جراء ذلك.

شكوى حول الإستيلاء على أراضي بمحافظة عدن

المصدر: منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد

تقدم مجموعة من المواطنين بشكوى حول قيام متنفذين بالإستيلاء على أراضيهم في محافظة عدن. وقد تبنى هذه الشكوى عضو منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد عبد الباري دغيش وتم عرض الموضوع على المجلس وكلف المجلس لجنة للنزول الميداني ورفع تقرير بهذا الشأن الزم فيه الحكومة بإعادة الأراضي إلى مالكيها ومحاسبة المتسببين في ذلك.

برلمانيون عرب ضد الفساد
arab region parliamentarians Against Corruption

السلطة الوطنية الفلسطينية

المشاركة في اجتماع طارىء لمناقشة قضايا الفساد

المصدر: منظمة برلمانيون فلسطينيون ضد الفساد

شارك عدد من البرلمانيين في المجلس التشريعي الفلسطيني ممثلين ب (كتلة فتح، كتلة الاصلاح والتغيير، كتلة البديل، كتلة الشهيد أبو علي مصطفى) مع عددٍ من ممثلين عن المجتمع المدني هم (الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، شبكة إعلاميون من النزاهة والشفافية، منظمات أهلية ضد الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان) في اجتماع طارىء يناقش قضايا فساد، وذلك نهار السبت في 2008/04/5. وقد وجهوا خلال هذا الإجتماع رسالة إلى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس تضمنت:

1- الحديث حول الكشف عن حالات الفساد الخطيرة على نطاق واسع سواءاً فيما يتعلق بالأدوية أو بالغذاء والطحين وكذلك عمليات التهرب من الضريبة واستخدام النفوذ.
2- تساؤلات عديدة حول دور الأجهزة الرقابية المختلفة من حيث قدرتها وكفاءتها واستقلاليتها على معالجة هذه القضايا وكشفها في الوقت المناسب (...) بعد أن لاقى الكشف عن حالات الفساد والتصدي لها ومقاومتها استحساناً كبيراً بين فئات المجتمع المختلفة.
3- تساؤلات عدة حول ملفات الفساد القديمة والتي طالت عدد من الأفراد الذين تلاعبوا في المال العام.
4- الحديث عن المستوى الذي وصلت إليه الإشاعة من حيث سيطرتها على رأي الشارع دون الارتكاز والاعتماد على الحقائق والمعلومات الدقيقة والتي يجب ان تصدر من قبل الجهات المعنية والمختصة وليس من كل مراقب أو باحث عن ظهور أو كسب خاص من هذه القضية.

وقد طالب المشاركون في الإجتماع الطارىء اتخاذ عدة اجراءات هي التالية:
1- إعادة النظر في تقييم مسؤولي الهيئات الرقابية المختلفة والتي تشرف على التأكد من مستوى المعايير والمقاييس التي تتعلق بالمستهلكات للمواطنين في أراضي السلطة الوطنية وبما يضمن انطباق المعايير النوعية عليها حسب ما تقره الجهات المختلفة من لوائح وإجراءات .
2- المباشرة فوراً بتفعيل قانون الكسب غير المشروع.
3- تعزيز مكانة وقوة ونزاهة واستقلالية القضاء.
4- إعادة النظر في عمل وحدة مكافحة الفساد في النيابة العامة وإجراء تقييم شامل لقدرتها على معالجة الملفات الحالية والقائمة منذ فترة وتمكينها من ممارسة عملها بمهنية...

برلمانيون عرب ضد الفساد
arab region parliamentarians Against Corruption

الجمهورية الجزائرية

مساعدة المستثمرون على تخطي العقبات في الحصول على الرخص وعلى الأموال من المصارف

المصدر: منظمة برلمانيون جزائريون ضد الفساد

يعتبر النائب كريب رمضان من الجزائر أن مهمة نقل شكاوى المواطنين المتضررين من الفساد هي من أهم الواجبات، لذلك يظل النائب الجزائري يتنقل بين دوائر الإدارة (البلدية، الدائرة، الولاية، الوزارة) حاملاً معه ملفات المواطنين التي بقيت حبيسة أدراج المكاتب من جراء التعسف والبيروقراطية وبتعبير أدق من الفساد الاداري. من بين هذه الأمثلة:

ان المستثمرين – ولاسيما الصغار منهم – يجدون عراقيل وعقبات في الحصول على الرخص وعلى المدد المالي من البنوك وكذا العقار من أجل إنجاز مشاريعهم على الرغم مما بذلته السلطات العمومية من مجهودات للنهوض بالاستثمار. في هذا المجال يقوم النائب الجزائري بالتدخل لتسوية كثير من النزاعات وفتح المجال للمواطن المستثمر وتنبيه السلطة إلى مواقع الخلل.

برلمانيون عرب ضد الفساد
arab region parliamentarians Against Corruption

مشاركة البرلمانيين في اعداد مشاريع قوانين تعزز من صلاحياتهم الرقابية

الجمهورية اللبنانية

اقتراح قانون يرمي إلى تعديل عدد من أحكام النظام الداخلي لمجلس النواب المتعلقة بأعمال المجلس الرقابية

المصدر: منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد

قدم هذا الإقتراح النائب غسان مخيبر، رئيس منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد، بتاريخ 27-4-2006. وهو يهدف الى تعديل عدد من مواد النظام الداخلي للمجلس النيابي قسم الأسئلة والإستجوابات وجلسات المناقشات العامة. ويؤمل أن يطوّر هذا الإقتراح الوظائف الرئيسية للعمل البرلماني اللبناني وتفعيله. ويتحقق هذا الهدف من خلال تطوير نظام المناقشات العامة وتكثيف وتيرة الإجتماعات للهيئة العامة وآليات الإستعلام والمساءلة والمراقبة والمحاسبة البرلمانية المختلفة.

اقتراح قانون يهدف الى تعديل بعض احكام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء في لبنان

المصدر: منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد

قُدم هذا الإقتراح إلى المجلس النيابي بتاريخ 7-11-2006 . من أسبابه الموجبة أن القانون الحالي تشوبه بعض الشوائب والعقبات لجهة آلية التحقيق والمحاكمة. حيث أن بعض المواد هي غير عملية كآلية عمل لجنة التحقيق النيابية التي لا ترتبط مهمتها بمهلة محددة، واما غير دقيقة كعدم تحديد مدى اختصاص المجلس الأعلى. ويؤمل أن يفّعل هذا الإقتراح إطار عمل المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء على نحو يضمن تفعيل المحاسبة والرقابة النيابية واتسام القانون بالطابع العملي.

اقتراح قانون لمكافحة الفساد في القطاع العام

المصدر: منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد

قَدم هذا الإقتراح النائب روبير غانم في تشرين الثاني/ أكتوبر من العام 2007 . وهو يهدف إلى منع استغلال حق المواطنين في الخدمات العامة أو الإضرار بالمؤسسات الاقتصادية وبحرية التجارة والصناعة. وقد نص على إنشاء "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" للعمل "على تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العامة وخصوصاً المالية منها"، وأعطاها صلاحية التقدم بشكاوى أمام النيابة العامة.

برلمانيون عرب ضد الفساد
arab region parliamentarians Against Corruption

الجمهورية اليمنية

تفردت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد من حيث تقديم مشروعات قوانين للمساعدة على تعزيز الصلاحيات الرقابية وتقدمت المنظمة بثلاثة قوانين:

المصدر: منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد

1- ىقانون الحق في الحصول على المعلومة المقدم من النائب علي حسن عشال عضو المنظمة.
2- قانون اصلاح السلطة القضائية المقدم من النائب عبد الرزاق الهجري عضو المنظمة.
3- مشروع قانون بشأن حرية المجتمع المدني المقدم من النائب علي حسين العنسي عضو المنظمة.

الجمهورية الجزائرية

مطالبة البرلمانيين بشكل عام والمنتمين إلى منظمة برلمانيون جزائريون ضد الفساد بصفه خاصة بتطبيق عدة أمور هي:

المصدر: منظمة برلمانيون جزائريون ضد الفساد

1- قانون 20 فبراير 2006 الذي تأسس بأمر رئاسي المتعلق بمكافحة الفساد وفقاً لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.
2- تطبيق وتجسيد الأمر رقم 97 /04 الصادر في 11 يناير 1997 والمتضمن التدابير المتعلقة بالتصريح بالممتلكات من قبل المسؤولين.
3- يطالب النائب السلطة بتعزيز الإدارة في مكافحة الفساد وفقا لإتفاقية الأمم المتحدة.
4- يسعى من خلال المنبر إلى المطالبة بسن تشريعات مشددة على المفسدين وملاحقتهم ميدانياً.
5- يطالب النواب الحكومة بتقديم حصيلتها السنوية أو بيان السياسة العامة ليكون وسيلة في يد البرلمان لمراقبة نتائج الأهداف المسطرة ويحرص النواب كل الحرص على سن قانون يتعلق بضبط الميزانية.

برلمانيون عرب ضد الفساد
arab region parliamentarians Against Corruption

قيام البرلمانيين بعدة نشاطات توعية وتعزيز حقهم بالوصول الى المعلومات المتعلقة بالشؤون العامة

السلطة الوطنية الفلسطينية

دورة تدريب مدربين متخصصة في كيفية مكافحة الفساد من قبل "الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة" – أمان والتي تضم ايضاً منظمة برلمانيون فلسطينيون ضد الفساد

المصدر: موقع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة– أمان الإلكتروني

أنهت أمان الجزء الثاني من المرحلة الأولى من دورة تدريب المدربين من خلال إعطاء دورة متخصصة في كيفية مكافحة الفساد حاضر فيها د. عزمي الشعيبي المفوض العام لمكافحة الفساد. وقد استمرت هذه الدورة لمدة يوم كامل في السابع والعشرين من آب 2008 بواقع 6 ساعات تدريبية. وتم عقد اللقاء في مقر الائتلاف برام الله واستهدف اللقاء نفس مجموعة المتدربين التي تعمل أمان على إعدادهم كمختصين في مجال التدريب على مكافحة الفساد حيث كانت أمان قد عقدت دورة تدريب مدربين خاصة لهم في الخامس والسادس والسابع من آب 2008، وهم مدربين ومدربات ذوو خبرة طويلة في التدريب ويمثلون القطاعات الفلسطينية المختلفة. واستهدف اللقاء اطلاع المجموعة المتدربة على واقع وطبيعة الفساد في المجتمع الفلسطيني كذلك التركيز على منظومة الفساد في الشأن العام من كافة الجوانب حيث تم التطرق إلى مفهوم الفساد ومستوى وواقع النزاهة والشفافية والمساءلة من خلال إعطاء أمثلة وحالات من واقع الحياة الفلسطينية تشرح كيف يتم في بعض الحالات الالتزام بهذه القيم وفي حالات أخرى كيف يتم تجاوزها والالتفاف حولها.

برلمانيون عرب ضد الفساد
arab region parliamentarians Against Corruption

السلطة الوطنية الفلسطينية

مشاركة البرلمانيين وخاصة من منظمة برلمانيون فلسطينيون ضد الفساد في جلسات نقاش مخصصة لصوغ مشاريع قوانين حول مكافحة الفساد منها:

المصدر: منظمة برلمانيون فلسطينيون ضد الفساد

- مشروع قانون حق الوصول إلى المعلومات.
- مشروع قانون الأحزاب.
- التعديل على مشروع قانون الانتخابات.
- مشروع نظام بشأن بتضارب المصالح.
- مشروع نظام بشأن حماية المبلّغين عن الفساد.
- تعديلات مقترحة على مواد قانون العقوبات الفلسطيني ذات العلاقة.

الجمهورية اللبنانية

التوعية على صعيد البرلمانيين

المصدر: منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد

يقوم أعضاء منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد بعقد لقاءات مع باقي الزملاء النواب لشرح مشاريع قوانين مكافحة الفساد التي تعمل عليها المنظمة وإبراز اهميتها على مختلف الأصعدة، كما تسعى المنظمة بشكل مستمر إلى خلق الدعم اللازم مع باقي النواب من مختلف التيارات السياسية لتمرير هذه القوانين في المجلس النيابي.

التوعية على صعيد المجتمع المدني

المصدر: منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد

تعمل منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد بالتعاون مع هيئات أخرى من المجتمع المدني ولاسيما مع "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية"، على إظهار أهمية مشروعي قانوني "الحق في الوصول الى المعلومات" و"حماية كاشفي الفساد" بالنسبة للمجتمع المدني والناشطين والصحافيين والشباب والموظفين الرسميين، ومن ثم تدريب هذه الفئات على التقنيات الضرورية لحسن إستعمال هذين الحقين. كما تسعى لاعتماد إستراتجية إعلامية مفصلّة تهدف إلى دعم حملة تنفيذ المشروع، إضافة إلى تطوير موقع إلكتروني مخصص للتبليغ عن النشاطات ونشر معلومات خاصة بمكافحة الفساد.

برلمانيون عرب ضد الفساد
arab region parliamentarians Against Corruption

تعاون البرلمانيين مع المنظمات غير الحكومية من اجل تعزيز التعاون المحلي والإقليمي وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الفساد

الجمهورية اللبنانية

تعاون منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد مع عدة منظمات غير حكومية تعمل في مجال الاعلام والقانون، وكل منها ذات خبرة واسعت في حقل تخصصها ابرزها:

المصدر: منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد

1- الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية.
2- جمعية عدل.
3- جمعية المحامين والقضاة الاميركيين.
4- جمعية مهارات.
5- جمعية حكومة الظل الشبابية.

الجمهورية اليمنية

تعاون منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد ومنظمات المجتمع المدني التي تهتم بمكافحة الفساد ابرزها:

المصدر: منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد

1- منظمة صحفيون ضد الفساد.
2- منظمة صحفيات بلا قيود.
3- منظمة التأهيل لحقوق الإنسان "هرتك".
4- منظمة المرصد اليمني لحقوق الإنسان.
5- منتدى الإعلاميات.
6- نقابة الصحفاي

برلمانيون عرب ضد الفساد
arab region parliamentarians Against Corruption

أن يكون البرلمانيون هم أنفسهم عرضة للمحاسبة على أعمالهم كممثلين منتخبين من الشعب واعتماد دليل للأخلاقيات البرلمانية

الجمهورية الجزائرية

افتقار التصريح بالممتلكات الى آلية المراقبة

المصدر: منظمة برلمانيون جزائريون ضد الفساد

إن التصريح عن الممتلكات يعتريه نوع من الغموض ويفتقر الى آلية المراقبة والمتابعة وبالتالي فهو غير مطبق بصفة كاملة إلى يومنا هذا ولذا يجب وضع الآليات الضرورية لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

الجمهورية اللبنانية

عدم فاعلية قانون الإثراء غير المشروع

المصدر: منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد

نص قانون الإثراء غير المشروع لعام 1999 على ضرورة ايداع النواب لتصاريح عن ذممهم المالية أمام رئاسة المجلس الدستوري. لذلك يقوم النواب اللبنانيين بإتمام هذا الموجب خلال ثلاثة أشهر بعد انتخابهم كما يقدمون تصريحاً آخر بعد ثلاثة اشهر من انتهاء ولايتهم. غير أن هذا القانون بفرضه مبالغ مالية طائلة عند رغبة أحد الأشخاص باقامة دعوة قانونية عند شكه في إثراء غير مشروع لأحد النواب أو الوزراء، يضع حداً لإمكانية تطبيقة وبالتالي امكانية الكشف عن الإثراء غير المشروع.

بعد أن حددنا المبادىء الست الأساسية التي تتضمنها الخطة المحلية لمكافحة الفساد ومن ثم قمنا بطرح بعض الوقائع الميدانية عن كيفية تطبيقها، تبين لنا أن النواب يؤدّون دوراً اساسياً في المشاركة في اعداد مشاريع القوانين التي تساعدهم على تعزيز صلاحياتهم الرقابية، بالإضافة إلى التعاون مع المنظمات غير الحكومية بهدف تبادل الخبرات في مجال مكافحة الفساد. بينما دورهم هو أضعف فيما يتعلق بنقل شكاوى المواطنين المتضريرين من أعمال الفساد وقيامهم بعدة نشاطات توعية إضافة الى تسليطهم الضوء على كلفة الفساد في المجتمع. وتُظهر لنا الوقائع الميدانية أن المبدأ القائل بوجوب " أن يكون البرلمانيون هم أنفسهم عرضة للمحاسبة على أعمالهم كممثلين منتخبين عن الشعب واعتماد دليل للأخلاقيات" هو الأضعف تطبيقاً.

DRAFT

5- قراءة لدور منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد في مكافحة الفساد على المستويين المحلي والإقليمي

تُعتبر منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد من الشبكات الإقليمية غير الحكومية التي تُعنى بمكافحة الفساد في المنطقة العربية، إذ تعتبر همزة وصل وجسر عبور بين أعضاء المنظمة الموزعين على ثماني فروعٍ وطنية، لذلك هي تلعب دوراً اساسياً في مكافحة الفساد على المستويين المحلي والإقليمي.

أُنشأت المنظمة أواخر عام 2004 من قبل برلمانيين سابقين وحاليين وناشطين في مجال مكافحة الفساد. ومن ثم تمأسست لكي تصبح منظمة دولية غير حكومية. ومن هنا يكمن الفارق فيما بين "منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد" وفروعها الوطنية الثمانية (اليمن، الكويت، الأردن، البحرين، المغرب، فلسطين، الجزائر ولبنان) وبين المنظمات غير الحكومية الأخرى وفروعها العربية التي تتكوّن منذ البداية من فروع وليس من قبل أفراد. إذاً تتمتع المنظمة بواقع خاص فهي تُعتبر تحالف طبيعي يضم نواباً وليست تحالف للمجتمع المدني، بمعنى أنها ليست من هيئات المجتمع المدني، وهي منظمة تضم برلمانيين وليست نيابية، مع العلم أن البرلمانيين هم جزء من الدولة وليس من السلطة التنفيذية. لذا يبرز دور هذه المنظمة في السعي والضغط من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من خلال الدور الذي يمكن أن يلعبه البرلمانيون الأعضاء داخل المجالس النيابية في التصديق على الإتفاقية وتعديل القوانين على نحوٍ يتناسب ومواد الإتفاقية الدولية ومراقبة تنفيذ بنودها من قبل السلطة التنفيذية.

وكون "منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد" هي منظمة دولية غير حكومية، وكونها الفرع العربي "للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد"، فمن المحق طرح التساؤلات التالية: أين يكمن دور المنظمة المؤثر والفاعل والساعي إلى تطبيق وتصديق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؟ ما النتيجة التي تستطيع التوصل اليها؟ وما علاقتها بالبرلمانيين وكيف تؤثر على طريقة عملهم؟ وأين تختلف عن المنظمات غير الحكومية الأخرى التي تهدف إلى مكافحة الفساد أيضاً؟

DRAFT

إذاً لا بد من تحديد أهداف المنظمة وطبيعة عملها للتأكد من أنها ستؤدي الدور المرجو منها على أكمل وجه. وتهدف منظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد" بشكلٍ اساسي الى تعزيز قدرة البرلمانيين العرب على مكافحة الفساد وعلى تطوير أدوات برلمانية تساعد على مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة. وتكمن أهمية هذه المنظمة غير الحكومية في كونها تضم نواباً حاليين يمكنهم التأثير على أعمال المؤسسات الحكومية لا بل مراقبة أعمالها والمشاركة في الحكم عبر سن القوانين، كون البرلمانيين ينتمون أيضاً الى احدى السلطات الرئيسية في الدولة وهي السلطة التشريعية إلى جانب السلطتين التنفيذية والقضائية.

عشرة أهداف لمنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد

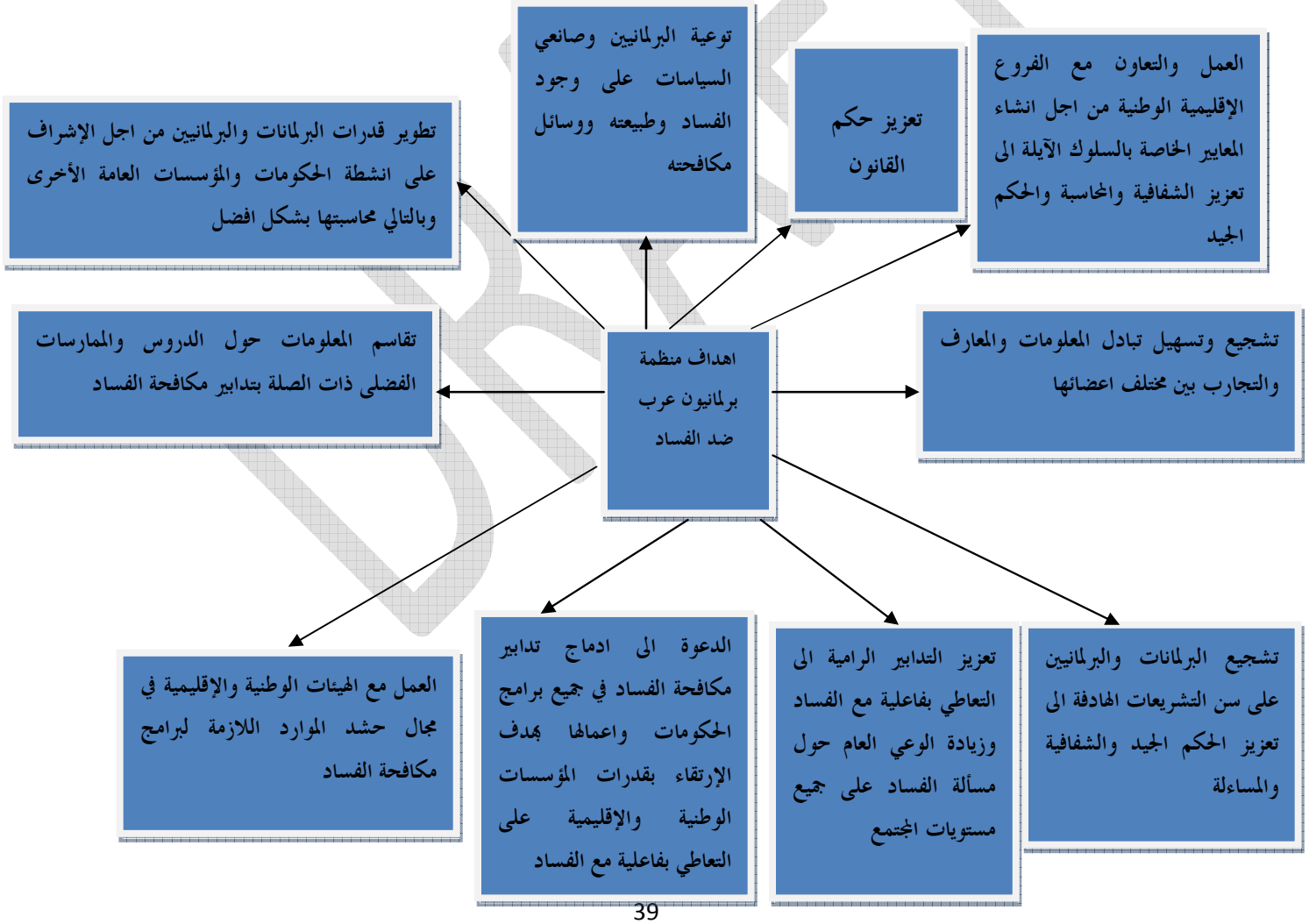

اذاً بعد مراجعة أهداف المنظمة، يمكن الإستنتاج أن البرلمانيين الأعضاء فيها يشكلون عنصر ضغط أساسي يساعد على تحقيق هدفين فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهما:

- **الهدف الأول:** الضغط من أجل التصديق على الإتفاقية الدولية وذلك عبر توعية البرلمانيين الزملاء الأخرين لهم حول أهمية الإتفاقية ودورها في مكافحة الفساد، والتداعيات السلبية لرفض المجلس النيابي التصديق عليها. فهم بتحاورهم وانفتاحهم على مختلف الكتل النيابية يؤثرون إيجابياً بإتجاه تأمين الأكثرية النيابية اللازمة للتصديق على الإتفاقيات الدولية المعتمدة في دولهم.
- **الهدف الثاني:** بعد التصديق، يحدد البرلمانيون الأعضاء في المنظمة الثغرات بين مواد الإتفاقية والمواد القانونية المرعية الإجراء، هذا الأمر يساعدهم على تقديم إقتراحات قوانين تهدف الى تصحيح هذا الخلل والى مطابقة القوانين المحلية مع أحكام الإتفاقية بهدف تحويل هذه المشاريع الى قوانين ومن ثم السعي لانشاء هيئة مكافحة الفساد التي نصت عليها الإتفاقية الدولية والتعاون معها بهدف تعزيز قدرتهم الرقابية.

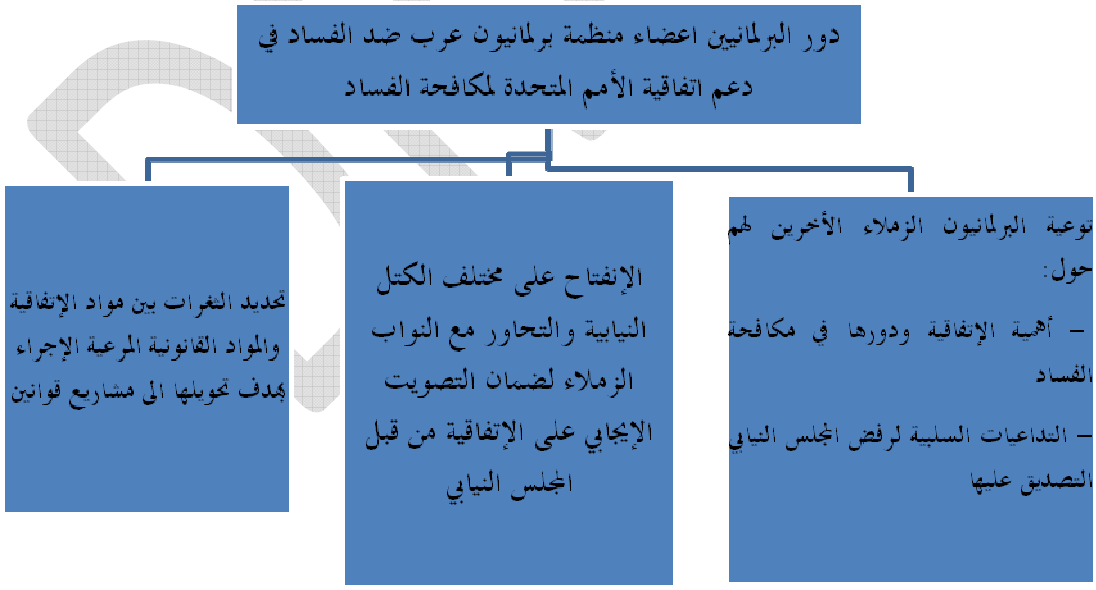

6- أدوات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكيفية استخدامها

أما الأن بعد أن حددنا أهداف كل من "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، والبرلمانيون ومنظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد"، ننتقل للحديث عن الأدوات ونقاط التلاقي بين البرلمانيين ومنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد من جهة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من جهة اخرى. ونستطيع التوصل إلى هذه النتيجة اذا إعتمدنا الإتفاقية الدولية كمرجع أساسي وعمدنا إلى تقسيمها إلى قسمين كبيرين:

- **القسم الأول:** يتضمن الفصول الثلاث الأولى: أهداف الإتفاقية ونطاق تطبيقها، التدابير الوقائية، التجريم وانفاذ القوانين.
- **القسم الثاني:** يتضمن الفصول الثلاث الثانية: التعاون الدولي، إسترداد الموجودات، المساعدة التقنية وتبادل المعلومات.

ويرتبط القسم الأول بدور البرلمانيين التشريعي والرقابي، بينما القسم الثاني بدور وأهداف "منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد" التي تركز على التعاون والتشبيك بين أعضائها وفروعها. وبما أن الإتفاقية الدولية تهدف الى مكافحة الفساد أولاً وآخراً، لا بد من أن يركّز البرلمانيون على أبرز القضايا الواردة في الإتفاقية ضمن الفصول الثلاث الأولى والتي تعتبر من الأدوات المباشرة في مكافحة الفساد، أبرزها:

DRAFT

6-1 : الأدوات التشريعية والرقابية الواردة في القسم الأول من الإتفاقية والتي يمكن أن يستخدمها البرلمانيين

(الأداة التشريعية والرقابية من خلال مراجعة ومراقبة القوانين المرعية الإجراء) - ***المادة 5: سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية*** تتضمن في أحد بنودها الطلب من الدول "اجراء تقييم دوري للصكوك القانونية والتدابير الادارية ذات الصلة، بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته". هذا الأمر هو مرتبط بدور البرلمانيين التشريعي ومن ثم الرقابي على القوانين المرعية الإجراء ومدى فاعليتها وكيفية تطبيقها من قبل السلطة التنفيذية.
(الأداة التشريعية والرقابية من خلال التعاون مع هيئات مكافحة الفساد المستقلة) - ***المادة 6: هيئة او هيئات مكافحة الفساد الوقائية*** تنص على وجوب إنشاء هيئة مختصة لمكافحة الفساد، كي تقوم بتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعّالة تعزز مشاركة المجتمع المدني وتجسد سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والمساءلة والشفافية. إذ يمكن أن تشكل هذه الهيئة أداة في يد المجلس النيابي، تطبق القوانين التي يسنها وتكون تابعة له بعيداً عن التدخلات السياسية.
(الأداة التشريعية والرقابية من خلال مراقبة الإدارات العامة) - ***المادة 7: القطاع العام*** تنص على وجوب تدعيم النظم القانونية لتوظيف المستخدمين المدنيين وغيرهم من الموظفين العموميين غير المنتخبين عند الإقتضاء، واستخدامهم واستبقائهم وترقيتهم وإحالتهم على التقاعد. هذا فضلاً عن وضع معايير تعزز الشفافية في تمويل الترشيحات لإنتخاب شاغلي المناصب العمومية وفي تمويل الأحزاب السياسية. - ***المادة 8 : مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين*** تنص على أن يفصح الموظفين العموميين للسلطات المختصة عن الأعمال والنشاطات الخارجية، وأي عمل وظيفي واستثمارات وموجودات وهبات أو منافع كبيرة لمنع تضارب المصالح بين الوظيفة العامة والخاصة. وإلى دفع الموظفين العموميين إلى إبلاغ السلطات المعنية عن افعال الفساد عندما ينتبهون إلى مثل هذه الأفعال.

DRAFT

- ***المادة 10:إبلاغ الناس***

تنص هذه المادة على اعتماد التدابير اللازمة لتعزيز الشفافية في إداراتها العمومية، بما في ذلك ما يتعلق بكيفية تنظيمها واشتغالها وعمليات اتخاذ القرارات فيها، عند الاقتضاء. وذلك من خلال اعتماد إجراءات أو لوائح تمكّن عامة الناس من الحصول، عند الاقتضاء،على معلومات عن كيفية تنظيم إداراتها العمومية واشتغالها وعمليات اتخاذ القرارات فيها، وعن القرارات والصكوك القانونية التي تهم عامة الناس، مع إيلاء المراعاة الواجبة لصون حرمتهم وبياناتهم الشخصية...

(الأداة التشريعية والرقابية من خلال مراقبة الإنفاق العام)

- ***المادة 9: المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية***

أبرز ما ورد في هذه المادة ويتعلق بدور النواب، هو وجوب إتخاذ الخطوات اللازمة لاستحداث قوانين تراعي معايير النزاهة والشفافية في تلزيم المناقصات والمزايدات والمشتريات العمومية على نحو يمنع الهدر وسرقة الأموال العمومية. هذا فضلاً عن اتخاذ عدة تدابير ترمي إلى حسن إدارة هذه الأمول للتأكد من تطبيق مبادىء الموازنة العامة الأساسية منها سنوية إقرار الموازنة والشفافية في عرض النفقات والإيرادات. إذ تناط بالسلطة التشريعية صلاحية إقرار الموازنة السنوية.

(الأداة التشريعية والرقابية من خلال تعزيز ملاحقة المفسدين)

- ***المادة 11: التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة***

تنص على أن تتخذ كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني ودون مساس باستقلالية القضاء، تدابير لتدعيم النزاهة ودرء فرص الفساد بين أعضاء الجهاز القضائي . ويجوز أن تشمل تلك التدابير قواعد بشأن سلوك أعضاء الجهاز القضائي وكذلك الأمر بالنسبة لجهاز النيابة العامة.

(الأداة التشريعية والرقابية من خلال الفصل بين القطاعين العام والخاص)

- ***المادة 12: القطاع الخاص***

ورد في هذه المادة أنه ينبغي على الدول أن تأخذ تدابير لمنع "تضارب المصالح بفرض قيود، حسب الاقتضاء ولفترة زمنية معقولة، على ممارسة الموظفين العموميين السابقين أنشطة مهنية، أو على عمل الموظفين العموميين في القطاع الخاص بعد استقالتهم أو تقاعدهم، عندما تكون لتلك الأنشطة أو ذلك العمل صلة مباشرة بالوظائف التي تولاها أولئك الموظفون العموميون أو أشرفوا عليها أثناء مدة خدمتهم". هذا الأمر سيؤدي إلى منع البرلمانيين من استغلال وظيفتهم العامة أو بناء شبكة علاقات تمكنهم من تحقيق منافع غير مشروعة لاحقاً.

(الأداة التشريعية والرقابية من خلال تعزيز التعاون مع هيئات المجتمع المدني) – ***المادة 13: مشاركة المجتمع*** تنص على اتخاذ الدول تدابير مناسبة، ضمن حدود امكاناتها ووفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، لتشجيع أفراد وجماعات لا ينتمون إلى القطاع العام، مثل المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربته، ولاذكاء وعي الناس فيما يتعلق بوجود الفساد وأسبابه وجسامته وما يمثله من خطر.
(الأداة التشريعية والرقابية من خلال تطوير قانون العقوبات) – ***الفصل الثالث: التجريم وانفاذ القانون (من المادة 15 الى المادة 27)*** يتضمن هذا الفصل المواد التي تجرّم الأفعال المؤدية الى الفساد في حال القيام بها من قبل الموظفين العموميين وأشخاص أخرين.
(الأداة التشريعية والرقابية من خلال الحد من حصانات الموظفين العموميين) – ***المادة 30: الملاحقة والمقاضاة والجزاءات*** تتطرق هذه المادة الى الحصانات التي يتمتع بها الموظفون العموميون خلال ممارستهم لولايتهم، فهي تنص على اتخاذ "ما قد يلزم من تدابير لإرساء أو إبقاء توازن مناسب بين أي حصانات أو امتيازات قضائية ممنوحة للموظفين العموميين من أجل أداء وظائفهم وإمكانية القيام عند الضرورة، بعمليات تحقيق وملاحقة ومقاضاة فعالة في الأفعال المجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية". إذ يمكن أن تؤدي هذه الإجراءات الى تنحية الموظف المتهم او حتى الى إسقاط الأهلية بأمر قضائي أو بأي وسيلة أخرى.
(الأداة التشريعية والرقابية من خلال تعزيز الإدارة الجيدة لإسترداد الموجودات) – ***المادة 31: التجميد والحجز والمصادرة*** تنص على أن تتخذ كل دولة طرف، وفقا لقانونها الداخلي، ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتنظيم إدارة السلطات المختصة للممتلكات المجمدة أو المحجوزة أو المصادرة...
(الأداة التشريعية والرقابية من خلال تعزيز التعاون بين المجلس النيابي والسلطات الأخرى) – ***المادة 38: التعاون بين السلطات الوطنية*** تنص هذه المادة على التعاون بين السلطات العمومية وموظفيها العموميين وبين سلطاتها المسؤولة عن التحقيق في الأفعال الجرمية وملاحقة مرتكبيها من جهة اخرى.

DRAFT

6-2: التعاون والتشبيك بين النواب ومنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد وفق اهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تهدف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والتجارب بين الدول. هذا الهدف يتطابق مع أهداف منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد وما تطمح اليه. من هنا كان لا بد من طرح عدة أسس تساعد على بناء التحالفات والتعاون بين البرلمانيين وهي على الشكل التالي:

أهداف التحالفات

- **انشاء التحالفات والتشبيك يعني تجمّع عدد من الوحدات والهيئات ، تهدف من خلاله الى تبادل المعلومات والخبرات والتعاون من أجل تحقيق أهداف محددة. ومن أجل ذلك تضع هذه الوحدات بعض القواعد التي تساعد على ادارة هذا التحالف.**
- **مما لا شك فيه أن عملية انشاء التحالفات والتشبيك هي مسألة معقدة وخاصةً إذا كان الموضوع يتعلق في مكافحة الفساد. غير أن مثل هذه التحالفات له ايجابيات كثيرة أبرزها:**
  - **تعزيز روح التعاون بين البرلمانيين وتدفع بهم لتحمل المسؤوليات المشتركة.**
  - **تعزز من ثقة المواطنين وتزيد من دعمهم للمجلس النيابي وتعطيه الشرعية الضرورية للقيام بواجباته على أكمل وجه.**
  - **تساعد على تبادل المعلومات والخبرات بين أعضاء المجلس النيابي.**

DRAFT

المبادىء الموجهة لعمل التحالفات

- الإتفاق على خطة عمل موحدة مبنية على قيم مشتركة وأهداف واضحة، لكي تنفذ ضمن المدة الزمنية التي يحتاجها المشروع. كون البرلمانيين الذين يعملون في حقل مكافحة الفساد يتمتعون بخلفيات ثقافية مختلفة وتحديدات للفساد تختلف من بيئة لأخرى على الرغم من التوافق على نتائجه السلبية.
- يجب انشاء جهاز موحد مؤلف من اعضاء التحالف يهدف إلى إدارة أعمال هذا التحالف وتنسيق الجهود وتوحيدها وفق المبادىء الموجهة لعمل الوحدات.
- أن تُعتمد الوسائل الديمقراطية ومبادىء الشفافية قبل اتخاذ القرارات أي أن يتم التشاور بين أعضاء التحالف وأن يكون الجميع على علم بالقرارت التي ستتخذ والتي ستنفذ. فبغياب التشاور يفقد التحالف السبب الذي من أجله أنشىء.
- يجب إنشاء وحدة تنسيق أساسية بين أعضاء التحالف.
- عقد اجتماعات دورية لأعضاء التحالف لتقيم الأوضاع وتقدم العمل.

الأمور التي يجب تجنبها

- عدم التزام أعضاء التحالف جدياً بتحقيق أهداف التحالف. إذ يمكن أن ينضم عدد من البرلمانيين إلى تلك التحالفات بهدف الدعاية السياسية والإنتخابية دون قناعة مسبقة.
- التجاذب على السلطة داخل التحالف والسعي إلى السيطرة على القرارت.
- ضعف التنسيق والتشبيك بين الأعضاء.
- عدم التمكن من التوصل إلى تحديد مفاهيم مشتركة يمكن على أساسها بناء التحالف.
- غياب المساواة بين أعضاء التحالف.
- تضارب المصالح بين أعضاء التحالف.
- البيروقراطية على مستوى اتخاذ القرارات.
- تفضيل المصلحة الخاصة على مصلحة المجموعة العامة.
- الإنشغالات الخارجية وعدم إعطاء التحالف الأولوية.
- الإنحراف عن تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشأت.
- تعزيز وبناء القدرات بشكلٍ غير متوازن.

DRAFT

برلمانيون عرب ضد الفساد
arab region parliamentarians Against Corruption

نموذج تطبيقي عن كيفية استفادة "منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد" من مواد "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" و"الخطة المحلية لمكافحة الفساد"

مواد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	مبادىء الخطة المحلية لمكافحة الفساد	جهود منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد
(الأداة التشريعية والرقابية من خلال مراجعة ومراقبة القوانين المرعية الإجراء) المادة 5: سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية	1- تسليطهم الضوء على كلفة الفساد في المجتمع من خلال تعزيز صلاحياتهم الرقابية. 2- التعاون مع المنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز التعاون المحلي والإقليمي وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الفساد.	في إطار مشروع "منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد"، الرامي إلى إعداد "**تقرير عن واقع الفساد في المنطقة العربية**"، اعدت منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد، "**التقرير الخاص بالواقع اللبناني**" الذي يهدف إلى تحليل مستوى الفساد في لبنان وتقييم مدى فاعلية المنظومة القانونية في مكافحة الفساد وفقاً للمعايير الدولية وافضل التجارب. ويهدف أيضاً إلى مساعدة النواب على الحصول على المعلومات الأساسية المساعدة على فهم واقع الفساد في لبنان من أجل تبنّي الخطوات الإصلاحية الضرورية.
(الأداة التشريعية والرقابية من خلال مراقبة الإدارات العامة) المادة 8: مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين المادة 12: القطاع الخاص	1- أن يكونوا هم أنفسهم عرضة للمحاسبة على أعمالهم كممثلين منتخبين من الشعب واعتماد دليل للأخلاقيات البرلمانية. 2- التعاون مع المنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز التعاون المحلي والإقليمي وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الفساد.	في إطار مشروع " المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد"، الذي يتضمن "**اعداد دليل للأخلاقيات البرلمانية**" قامت منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد بتحضير "**دراسة اولية حول تضارب المصالح في لبنان**"، هدفت من خلاله إلى مراجعة ودراسة حال التشريعات اللبنانية المرتبطة بهذا الموضوع. إذ تسمح القوانين اللبنانية الجمع بين النيابة والوزارة. هذه الدراسة ستساعد في تحضير دليل الأخلاقيات البرلمانية آخذين في الحسبان الواقع اللبناني.

DRAFT

(الأداة التشريعية والرقابية من خلال مراقبة الإنفاق العام) المادة 9: المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية	1- مشاركتهم في إعداد مشاريع القوانين التي تساعد على تعزيز صلاحياتهم الرقابية ومراقبة تنفيذها. 2- تسليطهم الضوء على كلفة الفساد في المجتمع من خلال تعزيز صلاحياتهم الرقابية. 3- التعاون مع المنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز التعاون المحلي والإقليمي وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الفساد.	في اطار مشروع منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد "**الشفافية في الإيرادات**"، قام الفرع اللبناني بتحضير دراسة عن "**حالة الشفافية في الإيرادات في لبنان**" بالتعاون مع مؤسسة مراقبة الإيرادات (RWI) والمنظمة العربية لمكافحة الفساد (AACO). يهدف هذا المشروع إلى تطوير الأدوات الرقابية النيابية على الإيرادات والعمل على تجربتها على أرض الواقع بالإضافة إلى بناء قدرات النواب الرقابية في الدول العربية.
(الأداة التشريعية والرقابية من خلال مراقبة الإدارات العامة) المادة 10:إبلاغ الناس	1- قيامهم بعدة نشاطات توعية ومن ثم تنمية هيكليات وإجراءات نيابية فعّالة (لجان وآليات إشراف) وتعزيز حقهم بالوصول إلى المعلومات المتعلقة بالشؤون العامة. 2- نقلهم شكاوى الموطنين المتضررين من أعمال الفساد إلى السلطات المختصة ومتابعة قضاياهم. 3- التعاون مع المنظمات غير الحكومية من اجل تعزيز التعاون المحلي والإقليمي وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الفساد.	تقوم منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد باعداد مشروعي قانون حول: **1- الحق بالوصول الى المعلومات** **2- حماية المبلّغين عن أعمال الفساد** وتقوم بتنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع عدد آخر من المنظمات غير الحكومية المحلية "كالجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" وجمعية الدفاع عن الحقوق والحريات، وغير المحلية ك "جمعية المحامين والقضاة الأميركيين". ومنظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد هي جزء من التحالف الذي يضم ممثلين عن القطاع العام، الخاص، منظمات غير حكومية... والذي سيضغط من أجل تطبيق هذين القانونين.
(الأداة التشريعية والرقابية من خلال تعزيز التعاون مع هيئات المجتمع المدني) المادة 13: مشاركة المجتمع	1- التعاون مع المنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز التعاون المحلي والإقليمي وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الفساد.	ضغطت منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد من اجل تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في لبنان. ومن أجل ذلك هي تعاونت مع ممثلين عن القطاع الحكومي والعام ومنظمات المجتمع المدني الأخرى.

DRAFT

هامش رقم 1:

نموذج تطبيقي حول كيفية استفادة البرلمانيين في الدول من الخطة المحلية لمكافحة الفساد

تسليط البرلمانيين الضوء على كلفة الفساد في المجتمع من خلال تعزيز صلاحياتهم الرقابية

الدولة:

برلمانيون عرب ضد الفساد
arab region parliamentarians Against Corruption

نقل البرلمانيين شكاوى المواطنين المتضريرين من الفساد الى السلطات المختصة ومتابعة قضاياهم

الدولة:

مشاركة البرلمانيين في اعداد مشاريع قوانين تعزز من صلاحياتهم الرقابية

الدولة:

برلمانيون عرب ضد الفساد
arab region parliamentarians Against Corruption

قيام البرلمانيين بعدة نشاطات توعية وتعزيز حقهم بالوصول الى المعلومات المتعلقة بالشؤون العامة

الدولة:

برلمانيون عرب ضد الفساد
arab region parliamentarians Against Corruption

تعاون البرلمانيين مع المنظمات غير الحكومية من اجل تعزيز التعاون المحلي والإقليمي وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الفساد

الدولة:

أن يكون البرلمانيون هم انفسهم عرضة للمحاسبة على اعمالهم كممثلين منتخبين من الشعب واعتماد دليل للأخلاقيات البرلمانية

الدولة:

برلمانيون عرب ضد الفساد
arab region parliamentarians Against Corruption

هامش رقم2:

نموذج تطبيقي حول كيفية استفادة

فروع منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد

من مواد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومن الخطة المحلية لمكافحة الفساد

مواد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	مبادىء الخطة المحلية لمكافحة الفساد	الفرع المحلي:

DRAFT

مواد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	مبادىء الخطة المحلية لمكافحة الفساد	الفرع المحلي:

DRAFT